العلاقات الجزائرية الفرنسية بين التاريخ الاستعماري و التعاون

Algerian French relations between colonial history and cooperation

حطاب عبد المالك

جامعة الجيلالي بونعامة (الجزائر)، a.hattab@univ-dbkm.dz

تاريخ الاستلام: 2019/11/247 تاريخ القبول: 2020/09/27 تاريخ النشر: 2020/12/31

الملخص:

تتمحور هذه الدراسة حول موضوع تطور العلاقات الجزائرية الفرنسية بداية من التسعينات، و التي عرفت مراحل من التوتر و أخرى من الانفراج والتعاون و ذلك نظرا لتداعيات المشكل الاستعماري على العلاقات الثنائية. وتنبع أهمية هذه الدراسة في كونها تتعلق بأحد أكبر المشكلات التي تعرفها العلاقات الثنائية و التي يمكن تجاوزها من خلال التعاون.

كلمات مفتاحية: الاستعمار، التعاون، التاريخ، الجزائر، فرنسا.

Abstract:

This study focuses on the development of Algerian-French relations since the 1990s, which witnessed phases of tension and other détente and co-operation, given the repercussions of the colonial problem on bilateral relations. The importance of this study stems from the fact that it concerns one of the biggest problems of bilateral relations that can be overcome through cooperation.

Key words: colonialism, cooperation, history, Algeria, France.

المؤلف المرسل: حطاب عبد المالك، **الإيميل:** a.hattab@univ-dbkm.dz

1. مقدمة:

في البداية نشير إلى أن العديد من الشواهد العملية تدل على تصميم الفرد الجزائري في رغبته في التخلص وبصفة نهائية من بقايا الاستعمار الفرنسي ثقافياً، اجتماعياً، سياسياً و حتى اقتصادياً، و هو ما يمكن أن نلمسه من خلال الإصرار على القضاء على ما تبقى من آثار ذلك الاحتلال الذي تجسد فعلاً من خلال قرار تأميم المحروقات و قانون التعريب على وجه التحديد.

إن هذا التوجه الجزائري في القضاء على آثار الاحتلال في جميع الميادين اصطدم بمشروع فرنسي جديد يهدف إلى الحفاظ على مستعمرتها السابقة من خلال آليات متجددة، وهو ما ساهم في توتر العلاقات الثنائية و إبقائها على حالها، فاستمرت فرنسا في معاملة الجزائر بمنطق "الأبوة" الذي رفضته هذه الأخيرة و تمسكت باستقلالها الكامل و التام.

و تكمن طبيعة "المشكل الاستعماري" في تعارض الرؤى و المواقف حوله، ففي حين تعتبره فرنسا مشروعاً حضارياً لمصلحة الشعب الجزائري، لازال هذا الأخير يصر على ضرورة تقديم القوة المستعمرة اعتذاراً عن كل الجرائم التي ارتكبتها خلال وجودها من مجازر، إبادة جماعية و تجارب نووية...

و أمام هذه الرؤى المتضاربة و المعقدة ، بقيت الخلافات التاريخية بين الطرفين دون حلول، وهو ما أدى إلى تأزم العلاقات بمختلف مستوياتها السياسية، الاقتصادية والعسكرية بين الدولتين.

إلا أن صناع القرار في باريس حاولوا معالجة المشكلة من خلال رؤية جديدة تمحورت حول إعادة تأهيل سياسة فرنسا تجاه الجزائر على أسس جديدة تستند على التعاون المشترك بين دولتين مستقلتين تربطهما مصالح مشتركة.

و سوف نحاول من خلال هذه الدراسة التطرق إلى الأبعاد الحقيقية للمشكل الاستعماري من خلال استعراض تداعياته على العلاقات الثنائية بين البلدين، و أهم العوامل التي يمكن أن تعمل على تقريب وجهات النظر بين الطرفين و التي يمكن أن تساهم في تعزيز التعاون بينهما.

إشكالية البحث:

تميزت العلاقات الجزائرية الفرنسية منذ تاريخ استقلال الجزائر سنة 1962 بفترات عديدة ومراحل من الانسداد و الخلافات أغلبها لم يجد أي حل أو نهاية، و بالرغم من تلك المراحل من الانفتاح التي مر بها البلدين إلا أنها لم تسمح بالوصول إلى المستوى الذي يجب أن تكون عليه، حيث بقيت عقدة التاريخ تشكل أهم و أول عقبة لأية فرصة للتعاون الاستراتيجي. و مع وصول الرئيس الفرنسي "جاك شيراك"، Jacques Chirac إلى السلطة سنة 1995 دافع عن فكرة ضرورة التقارب بين البلدين، و دعا إلى طي صفحة الماضي بكل ترسباته، و إعادة بناء العلاقات الجزائرية الفرنسية على أسس جديدة، تستند على التعاون المتوازن بين دولتين مستقلتين تربطهما مصالح مشتركة.

إن دلالة هذه الرؤية الفرنسية و السياق الذي جاءت فيه، قد وضع العلاقات الثنائية أمام محك جديد تعبر عنه إشكالية هذه الدراسة و التي تهدف إلى تبيان مدى ملاءمة هذا الطرح مع الواقع و طبيعته من خلال اختبار مجموعة من الفرضيات.

فرضيات البحث:

نحاول من خلال هذه الدراسة اختبار الفرضيات التالية:

يعتبر المشكل الاستعماري أهم مشكل و خلاف بين الجزائر و فرنسا.

تعتبر مكانة الجزائر في الإستراتيجية الفرنسية من بين أهم العوامل التي دفعت صناع القرار في باريس للدعوة إلى مصالحة تاريخية، و تبني أفكار و رؤى جديدة في العلاقات الثنائية.

إعادة تأهيل العلاقات الجزائرية الفرنسية، لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق طي صفحة الماضي بكل تعقيداته.

إصرار فرنسا على الإبقاء على علاقات متميزة مع الجزائر نابع من مكانتها في السياسة الإفريقية لفرنسا.

كلما زاد التعاون بين الجزائر و فرنسا كلما اتجهنا نحو الانفراج فيما يخص قضايا التاريخ الاستعماري.

أهداف البحث:

تبع أهمية الدراسة في كونها تتعلق بالعلاقات الجزائرية الفرنسية و التي تعتبر من أكثر العلاقات تفاعلاً، خاصة و أنها تتطرق إلى موضوع كان و لازال يؤزم العلاقات الثنائية و المتمثل في المشكل الاستعماري. كما أن أهمية البحث تتجلى من خلال طرح رؤية يمكن من خلالها تجاوز التاريخ الاستعماري و ذلك من خلال الوصول إلى شراكة استثنائية بين دولتين مستقلتين تجمعهما مصالح مشتركة.

2. طبيعة المشكل الاستعماري:

يعتبر "المشكل الاستعماري" جوهر الخلاف التاريخي بين الجزائر و فرنسا من حيث التعارض الشديد في الرؤى بين الطرفين حول الأسباب و الدوافع الحقيقية للاحتلال الفرنسي للجزائر. في هذا الصدد تتمسك فرنسا بموقفها و المتمثل في أن هدف الاستعمار تمثل في حمل رسالة حضارية إلى العالم الثالث انطلاقاً من الجزائر، و هذا التوجه يجد مكانته في فكرة "عبء الرجل الأبيض" و الذي يشعر بالتزام أخلاقي تجاه الإنسانية، و هو ما يدفعه إلى مساعدة الشعوب المتخلفة و الضعيفة من خلال نقل الحضارة إليها. أما الجزائر، فلازالت تنظر إلى ذلك الاستعمار على أنه تجسيد لعلاقة "القوي بالضعيف،" بل أكثر من ذلك فإنها تعتبره نقطة سوداء في تاريخ فرنسا، و عليه ترى أنه من واجبها تجاه الإنسانية أن تعترف بجرائمها في الجزائر.

1.2 الاستعلاء و الرسالة الحضارية في السياسة الخارجية الفرنسية:

إن أول ما يتبادر إلى الأذهان عند الحديث عن الاستعلاء في السياسة الخارجية الفرنسية هي فكرة "الأبوة" و "عبء الرجل الأبيض"، White Man's Burden تلك الفكرة التي اعتبرت منطلقاً فلسفياً للدول الأوربية التي كانت تحاول إيجاد تبريرات مقنعة لسياساتها الاستعمارية عبر مختلف مناطق العالم.

في هذا الصدد تعتقد الدول الأوربية أن تفوقها في المجال الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي من جهة، و تخلف المجتمعات الأخرى و تدهور أوضاعها من جهة أخرى يخلق

لديها نوع من التصور أو الإدراك بأنه من واجبها الأخذ بيد تلك الشعوب المتخلفة ومساعدتها على تجاوز و تخطي تلك الأوضاع المتدنية.

هذا التصور حول "مسؤولية الرجل الأبيض الأوربي" تجاه الإنسانية اتسع لاحقاً ليشمل مفهوم "الأبوة"، Paternalism بمعنى أنه كما أن الأب يمارس الوصاية على أبنائه القصر الذين لا يدركون مصلحتهم و لا يعرفونها، و يقوم بذلك بتوجيههم نحو مسار معين وأهداف محددة، فإن الحكومات الأوربية تسعى هي الأخرى لإنجاز المهمة التاريخية والواجب الإنساني الملقى على عاتقها، والمتمثل أساساً في فرض سيطرتها و نفوذها على تلك الشعوب، حتى تتمكن من قيادتها و دفعها في تجاه معين، الذي من المفترض أن تكون له عوائد إيجابية لتلك الدول المتخلفة و الضعيفة من تنمية و أمن.

و جدير بالذكر إلى أن فكرة "عبء الرجل الأبيض" أو بمعنى آخر "مسؤولية الغرب الحضاري" لم تكن إلا محاولة من الدول المستعمرة لإيجاد تبريرات لخياراتها و إخفاء الأسباب و الدوافع الحقيقية لذلك الاستعمار، إذ أثبتت كثير من الحالات – و أهمها حالة الجزائر – أن الاستعمار كان سبباً في تعطيل المسار الحضاري لتلك الدول المستعمرة، و لم يكن من أجل نشر النهضة التي عرفتها أوربا أو تمرير رسالة حضارية، و يمكن إثبات ذلك من خلال نتائج مقارنة بسيطة بين أوضاع الجزائر العسكرية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية قبل الاحتلال الفرنسي، خلاله وبعده.

و تعتبر فرنسا من أهم الدول الأوربية التي أخذت بفكرة "الأبوة" بجدية، و قد تبلورت هذه الفكرة في شكل سياسة الاستيعاب، التعاون و الشراكة على أساس أنه لا يوجد فارق عنصري أو لوني ولكن هناك فارق حضاري و ثقافي، بحيث أن من يستطيع استيعاب الثقافة الفرنسية يصبح مواطناً فرنسياً أياً كان موطنه، لونه و جنسه **(مجاهد، 1985)**.

في هذا السياق، تعتقد فرنسا أن لها دوراً خاصاً و مميزاً في الساحة الدولية لاعتبارات تاريخية بالدرجة الأولى و بالتحديد منذ قيام الثورة الفرنسية التي كان لها الفضل في القضاء على النظام الملكي و سلطة الكنيسة سنة 1789، التي كانت بمثابة الإعلان عن ميلاد مجتمع أوروبي جديد صاحبه ظهور مؤسسات تمثيلية ديمقراطية عززت مبدأ سيادة القانون.

و أصبحت بذلك الثورة الفرنسية المنعرج الحاسم في تاريخ أوربا الحديث و الذي هيمنت عليه اللغة و الثقافة الفرنسيتين من خلال الأدوار التي لعبها الأدباء،المثقفون والفلاسفة الفرنسيون خلال فترة النهضة الأوربية و البارزة في أعمالهم الثقافية و الفنية.

و يمكن إيجاز الدور الثقافي لفرنسا على المستوى العالمي بما اصطلح على تسميته "بمهمتها الحضارية، la Mission Civilisatrice و التي دارت حول نشر القيم الديمقراطية، الحرية، العدالة و احترام حقوق الإنسان، خاصة في الوطن العربي **(برو، 2001)**.هذا الدور سرعان ما تراجع عنه "ديغول"، De Gaulle عندما فشلت سياسة الإدماج الفرنسية على أرض الواقع، و قد حاول تبرير ذلك التراجع بعدم جدية فكرة "الرجل الأبيض، إذ أكد في هذا الصدد "أننا قبل كل شيء مجتمع أرويي ذا لون أبيض، ثقافة إغريقية و لاتينية وديانة مسيحية...و العرب هم عرب وسيظلون كذلك و لا يمكن للجسد الفرنسي أن يستوعبهم كلهم.**(Stora, 1999)**

و في كتابه حول الاستعلاء في السياسة الخارجية لـ"شارل ديغول Charles De Gaulle وصف "موريس فاييس،**(Vaïsse, 1998)** الفكر الديغولي بالبراغماتي مستنداً على ذلك بمسايرة هذا الفكر للتطورات المستمرة على مستوى العلاقات السياسية الدولية، والتي عمل خلال هذه المراحل على أن يكون لفرنسا مواقف تاريخية و أدوار تناسب تطلعات وطموحات الفرنسيين خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وهزيمة 1940، ثم الحرب الباردة التي قسمت العالم و دفعت بـ"ديغول"، De Gaulle على العمل على تكوين شخصية قوية لفرنسا تمكنها من البروز كقوة عالمية غير مضطرة للدخول في أي معسكر، و هو "ما جعلها حسب "هانري كيسنجر،" Henry Kissinger في مواجهة للولايات المتحدة الأمريكية **(Casanova, 2002)**.

و بالنسبة للجزائر فقد اعترف "ديغول"، De Gaulle في كتابه "مذكرات الأمل" أن أهم مبدأ حكم مسلكه في معالجة القضية الجزائرية هو ألا يكون منح الاستقلال للجزائر نتيجة لأي نوع من الضغوط الداخلية أو الدولية. هذا الموقف يمكن تفسيره كلك من خلال مبدأ الاستعلاء الكامن في الفكر الديغولي، و الذي رفض و لفترة طويلة أن يكون استقلال الجزائر نتيجة لانتصار جيشها و انهزام الجيش الفرنسي، و هو ما يمكن أن يفسر إطلاق

فرنسا تسمية "أحداث الجزائر" على الفترة 1954-1962، فاعترافها لاحقا بـــ"حرب الجزائر" بدلاً من "أحداث الجزائر" يشير في مضمونه إلى فشل سياسي و عسكري رفضت فرنسا الاعتراف به لسنوات عديدة.

و في الأخير يمكن القول أن فرنسا لا تعترف إلا بحضارة الرجل الأبيض الذي ينبغي أن يكون دائماً منتصراً و جاهزاً لقيادة العالم و إخضاعه لمصلحته الشخصية، و لا يمكن له الاعتراف بالآخر المغاير و بثقافته و حضارته إلا في حدود التبعية بمفهومها الواسع و الهيمنة، و هو المنطق الذي ميّز السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر بالرغم من تلك المبادئ النظرية التي حكمت العلاقات الثنائية بعد الاستقلال و أهمها **(Grimaud, 1984)**: عدم التدخل في الشؤون الداخلية، مبدأ تحقيق المصلحة المشتركة، خلق قناة اتصال مباشرة من أجل تقوية العلاقات و بعث الثقة بين البلدين.

3. عوامل التعاون الجزائري الفرنسي:

لقد كان يهدف الرئيس الفرنسي "جاك شيراك"، Jacques Chirac من خلال سياسته في الجزائر إلى إثبات صحة فكرة مفادها بأنه يمكن إقامة علاقات طبيعية بين دولة مُستعمِرة و أخرى مُستعمرَة (سابقاً)، و ذلك من خلال طرح رؤية جديدة تدعو إلى تجاوز خلافات الماضي، و تأسيس علاقات جديدة في فترة ما بعد الاستعمار، مبنية على أسس واضحة بين دولتين سيدتين تجمعهما مصالح مشتركة، و قد استمر هذا التوجه إلى حد ما في فترة حكم كل من "فرانسوا هولند" François Hollande و "إيمانويل ماكرون" Emmanuel Macron، أين عرفت العلاقات الثنائية مراحل من التعاون و التقارب في مجالات مختلفة. غير أن التمعن في مضمون هذه السياسة يوحي بأنها تهدف إلى تحقيق أهداف تاريخية ولكن بوسائل و طرق جديدة، جوهرها الحفاظ على مناطق النفوذ القديمة والمصالح المتجددة في المنطقة.

و قد أدت سلسلة الأحداث التي عرفتها الجزائر في التسعينات، ثم خروجها من أزمتها الأمنية إلى ظهور تطلعات و طموحات جديدة سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، خاصة أن هاته المرحلة تزامنت مع تلك التحولات و التطورات الدولية التي رسمت أسس جديدة للسياسة الدولية و التي كان لها الدور في التأثير على موازين القوى العالمية في فترة ما بعد الحرب الباردة. إلا أن كثير من تلك التطلعات و الطموحات الجزائرية تعارضت

مع توجهات السياسة الفرنسية في المنطقة، مما أدى في كثير من الأحيان إلى توتر العلاقات الثنائية و أحياناً انسدادها. و لوعيها الكبير والمستمر بدور الجزائر و أهميته، عملت فرنسا على الحرص الدائم على التواصل مع مستعمرتها السابقة، قابله في الجانب الآخر الإدراك المتواصل لصناع القرار في الجزائر بأهمية فرنسا بالنسبة لهم في إطار مساعي بلادهم للانفتاح على الغرب سياسياً، اقتصادياً وأمنياً، كما أنهم لا يُنكرون بعض المواقف الايجابية لـفرنسا و التي ساهمت في تثمين و تقويم مجموعة من العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى تقارب وجهات النظر، و تساهم في إقامة علاقات مبنية على المصالح المشتركة بين دولتين مستقلتين. و من وجهة نظرنا تتلخص أهم هذه العوامل فيما يلي:

1.3. البعد الأمني:

تشكل الجزائر منطقة إستراتيجية للأمن الفرنسي، خاصة و أنها امتداد جغرافي للشواطئ الفرنسية، هذا بالإضافة إلى أن الجزائر تشكل سوقاً رائجة و تنافسية للأسلحة بمختلف أنواعها خاصة في خضم التوترات الأمنية التي تعرفها المنطقة لاسيما في الجنوب بعد اندلاع الأزمة في شمال مالي 1990، و في الشرق بعد انهيار الدولة في ليبيا بداية من 2011. ومن جهة أخرى شكلت فترة الأزمة الأمنية في الجزائر مرحلة حساسة في تاريخ العلاقات بين البلدين بالنظر إلى عدة عوامل أهمها غموض الأحداث خلال تلك الأزمة، بالإضافة إلى طبيعة المواقف الفرنسية المتعجلة آنذاك.

و من هنا جاء الهاجس الأمني ليطغى على كافة الأبعاد الأخرى لأنه يهدد الأمن والاستقرار في المنطقة نتيجة لعدة عوامل و أهمها: الإرهاب و الهجرة غير شرعية و غيرها من التهديدات الأمنية المتجددة، و هو ما يشكل في حد ذاته تهديداً أمنياً مباشراً للمصالح الفرنسية في الجزائر. و تجدر الإشارة إلى أن "فيليب روبرت،" Philippe Robert عالم الاجتماع الفرنسي يرى أنه بإمكان عوامل أخرى أن تشكل تهديداً للأمن في المنطقة و ليس فقط الإرهاب والهجرة غير شرعية، و يمكن الإشارة مثلاً – حسب رأيه– إلى الفقر، الكوارث الطبيعية، العولمة وضعف الدولة **(Robert, 2002)**.

1.1.3. ظاهرة الإرهاب:

في البداية نشير إلى أن الأدبيات الفرنسية المختلفة التي حاولت الربط بين ظاهرة الإرهاب والإسلام، وتحدثت عن الخوف من العمليات الإرهابية التي يقوم بها المسلمون في الأراضي الفرنسية على وجه التحديد ليس أمراً جديداً، و إنما يعتبر هذا الطرح الأقدم والأكثر رواجاً على مستوى الأدبيات الغربية و التي كانت سبباً في انتشار ما يسمى "بالإسلاموفوبيا". و قد تبنت المواقف المختلفة المعارضة لممارسة المسلمين شعائرهم وعيشهم دينهم كبقية الأديان الأخرى، و تلبية طلباتهم المرتبطة بهويتهم، و تمثل هذه الحجة تنامياً لشكل الصدام بين النسقين المعرفيين الإسلامي و الغربي من خلال نموذجه الفرنسي في شكله الحالي.

في هذا السياق، يرى "جيل كيبيل،" Gilles Kepel أن معظم المسلمين يقاومون دائماً فكرة أن الإسلام يدفع إلى العنف، القتل و الإرهاب، و هي المقاومة التي لم تصمد كثيراً أمام تنامي الأعمال الإرهابية التي تقع باسم الإسلام، و من ثم فإن فرنسا حسب تعبير "جيل كيبيل،" Gilles Kepel لها الحق في القلق من وجود المسلمين على أراضيها خاصة إذا كانت إقامتهم بصفة رسمية مما تمنح لهم نفس الحقوق و تفرض عليهم نفس الواجبات.

كما زاد قلق فرنسا من تلك الفئة التي تمثل المسلمين لديها أمام السلطات العامة، ويكون من شأنها التأثير في الجماعات المسلمة بشكل عام، و هو ما يجب أن تخشاه لرغبتها في تحاشي الاضطرابات و تصاعد التيار الإسلامي و تمكنه، و بالتالي يكمن التحدي الرئيسي في تبلور سياسة "إدماج"، Intégration أو "إدخال"، Insertion الجماعات المسلمة في المجتمع الفرنسي التي تهتم الغالبية العظمى منها بالحصول على الجنسية الفرنسية**(Kepel, 1991, pp. 379-381)** . في هذا الصدد تشير الأرقام إلى أن هؤلاء لم يتحصلو على الجنسية الفرنسية إلا من خلال مراسيم رئاسية، أما بالنسبة للطرق الأخرى التي يمكن من خلالها الحصول على الجنسية الفرنسية فإن نتائجها غير مضمونة، كما أنها بدون ضمانات مثل الزواج، وبالتالي فإن هذه الفئة من المجتمع الفرنسي تتطلع دائماً لصدور أية مراسيم لتسوية أوضاعهم وحصولهم على الجنسية الفرنسية. في هذا الصدد تؤكد أرقام الجدول1 و الخاص بالحصول على الجنسية الفرنسية إلى غاية سنة 2018 أن أحسن طريق للحصول على الجنسية الفرنسية تم إما من خلال استصدار مراسيم في هذا الشأن أو تطبيع الحكومة الفرنسية مع دولة معينة. كما أن الأرقام تشير إلى التراجع

المستمر للحكومة الفرنسية في منحها الجنسية للمهاجرين وذلك ناجم من تخوفها منهم وصعوبة إدماجهم في المجتمع الفرنسي، مع العلم أن أغلبهم من دول الجنوب و عدد كبير منهم يدين بالإسلام على غرار دول شمال إفريقيا، إذ تتخوف أن تكون أراضيها قاعدةً لانتشار الظاهرة الإرهابية والتطرف.

الجدول 1: الحصول على الجنسية الفرنسية إلى غاية سنة 2011

	2015	2016	2017	2018	2018/2017
من خلال مرسوم	61564	68067	65654	55830	%15-
من خلال تطبيع	58858	65524	63128	54104	%14.3-
من خلال إعادة إدماج	2706	2543	2526	1726	%31.7-
من خلال إعلان مسبق	501314	49017	46672	52350	%12.2+
من خلال الزواج	25044	20702	17476	21000	%20.2+
طرق أخرى	1111	1209	1151	1062	%7.7-
بدون إجراءات	1730	2068	1948	1834	%5.9-
المجموع	113608	119152	114274	110014	%3.7-

المصدر: وزارة الداخلية الفرنسية

إن اعتبار الإسلام أو المهاجرين المسلمين إلى فرنسا، على وجه التحديد، تهديداً لفرنسا لم يقتصر فقط على المفكرين و الأكاديميين المنتمين إلى هذا التوجه، بل يعتبر التصور الأكثر انتشاراً داخل الأوساط الثقافية في فرنسا. في هذا الصدد يمكن الإشارة إلى "جاك روليه" أستاذ العلوم السياسية في جامعة "روان" Rouen و الذي يرى "أن الإسلام يوصي بقتل غير المسلمين والقرآن يأمر المسلمين بذلك، و المشكل – في رأيه– في أن الفرد المسلم ملتزم دينياً عكس المسيحي أو اليهودي **(Le Point, 2001)**و بناءاً على ذلك فإن هذا المفكر من خلال رؤيته على غرار الكثير من الباحثين الفرنسيين يعمل على الترويج لفكرة أساسها أن الإسلام دين منتج للإرهاب، وبالتالي فهو خطر على المجتمع الفرنسي و على أسس الجمهورية الفرنسية و مرتكزاتها.

و يعتبر هذا الطرح هو التوجه العام الذي يميز المجتمع الفرنسي عكسه "استطلاع للرأي العام الفرنسي أجراه المعهد الفرنسي للرأي العام، IFOP من خلال عينة تتشكل من 809 شخصاً ممثلة للمجتمع، تبدأ أعمارهم من سن 18 عاماً فما فوق **(IFOP pour Le Monde, 2010)**، وتمحور الاستطلاع حول موقفهم و رؤيتهم لوجود المسلمين في فرنسا. و قد بينت النتيجة حسب الشكل 1 أن 42% ينظرون إلى وجود المسلمين بفرنسا كتهديداً لها، أما 22% منهم فيعتبرونه مصدر لثراء الثقافة الفرنسية و تنويعها، في حين لا ينتمي 36% من ممثلي المجتمع الفرنسي إلى أحد الرأيين السابقين إذ يرون أن الإسلام لا يمثل تهديداً أو إثراءاً للثقافة الفرنسية.

الشكل 1: موقف المجتمع الفرنسي و رؤيته لوجود المسلمين في فرنسا

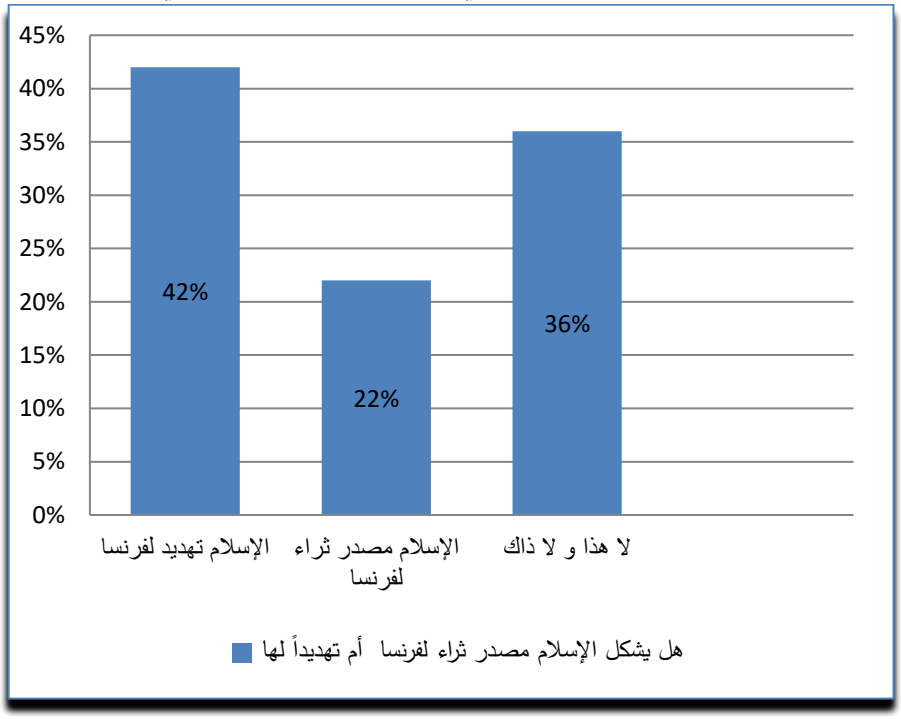

المصدر: وزارة الداخلية: المعهد الفرنسي للرأي العام/2013، *IFOP*

و يمكن تفسير الموقف الفرنسي العام من الإسلام من خلال الذاكرة التاريخية المرتبطة بفشل الاحتلال و تصاعد أعمال العنف من جانب من يسمونهم بالمجاهدين

المسلمين، و لكن الأمر لا يقتصر على ذلك فقط، حيث يبدو أن أغلب الفرنسيين يرون أن وجود المسلمين يشكل تهديداً أمام تماسك المجتمع الفرنسي، و هو ما عبر عنه "جون ماري لوبان،" Jean-Marie Le Pen إذ يعتبر أن الإسلام اليوم يشكل خطراً رامياً إلى تشتت الأمة الفرنسية وانهيار الجمهورية و هو نفس الطرح الي تبنته لاحقاً "مارين لوبان" Marine Le Pen.

و في هذا الإطار يتفق كل من "جوناتان لورنس"، Jonathan Laurence و"جوستان فييس"، Justin Vaïsse مع "جيل كيبيل"، Gilles Kepel في فكرة أن التهديد الإرهابي الإسلامي يعتبر من أقوى و أهم العقبات أمام مسألة إدماج المهاجرين في المجتمع الفرنسي. في هذا الصدد يشير كل من "جوناتان لورنس"، Jonathan Laurence و"جوستان فييس"، Justin Vaïsse في كتابهما "إدماج الإسلام" **(Laurence & Justin, 2007)** أنه منذ بداية التسعينات استطاعت بعض الشبكات العالمية المتطرفة تجنيد بعض مسلمي أروبا، و هو الأمر الذي ظهرت بداياته بسرعة في فرنسا نتيجة لطبيعة علاقاتها التاريخية مع الجزائر، و التي عرفت خلال تلك الفترة أزمة أمنية، الأمر الذي استدعى من السلطات الفرنسية وضع إستراتيجية مناسبة لضبط و القضاء على تلك الشبكات، غير أنها لم تستطع أن تستبعد الحكومة الجزائرية من هذه الإستراتيجية لإنجاحها، و هو الأمر الذي أدى إلى فتح قنوات جديدة للتقارب بين الضفتان بعيداً عن أي خلافات أخرى، وذلك نظراً لأهمية "الأمن" للطرفان، فالجزائر التي كانت تعيش في حصار دولي معنوي نتيجة للأحداث التي مرت بها، كانت بحاجة إلى عودة الأمن للبلاد و التخلص من آثار الأزمة الأمنية وانعكاساتها واستعادة مكانتها الدولية، كما أنها تعي تماماً أهمية المساعدة الفرنسية في تحقيق ذلك.

أما فرنسا، فإن موضوع الأمن بالنسبة لها يشكل أولوية قصوى خاصة في خضم انتشار الظاهرة الإرهابية في الساحل الإفريقي و امتداداتها إلى الشمال. في هذا الإطار أكد

صناع القرار في باريس بداية من الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي"، yzokraS salociN

بأن المعركة التي تخوضها الجزائر "ضد الإرهاب هي معركة فرنسا أيضا، و اعتبر أن أمن الجزائر من أمن الدولة الفرنسية، كما التزم بدعمها في كل المساعي التي تهدف إلى القضاء على بقاء التنظيمات الإرهابية المختلفة، والتزم كذلك بالوقوف إلى جانب الجزائر لأن

معركتها ضد الإرهاب هي معركة فرنسا كذلك، ذلك لأن أمن الجزائر لا يُمكن فصله عن

أمننا **(yzokraS, 0102)**.

و تجد هذه الفكرة مدلولاً علمياً في الكتاب السابق الذكر، إذ يرى الكاتبان "جوناتان لورنس"، Jonathan Laurence و"جوستان فييس"، Justin Vaïsse "أن هناك ثلاث مراحل لتكوين الإرهابي**(Laurence & Justin, 2007, p. 299)** :

أولا: الظروف المُسبقة الملائِمة، و يقصد بها ظروف نشأة الفرد، سواء تلك المتعلقة بالأسرة، التربية، البيئة، المدرسة و الوطن...

ثانيا: تنامي الوعي السياسي و تلازمه مع الصحوة الدينية.

ثالثا: الاتصال بالدعاة المُجنِدين الذين يتكفلون بتدريب الشباب و تجنيده.

و بناءاً عليه، فإن محاربة الإرهاب و القضاء عليه تستلزم بالضرورة الأخذ بعين الاعتبار المراحل السابقة، فبالنسبة للمرحلة الأولى على سبيل المثال و المتعلقة بالظروف والبيئة، فإن فرنسا والجزائر عملتا على محاربة ظاهرة التطرف مع الانتشار الملحوظ للفقر والفساد والآفات الاجتماعية واتساع الهوة – اقتصادياً و اجتماعياً – داخل المجتمع الجزائري. في هذا الصدد التزم الطرفان بمضمون الشراكة السياسية والأمنية و التي أشار إليها إعلان مؤتمر برشلونة 27–28 نوفمبر 1995 و التي ترتكز على ثلاث مبادئ رئيسية **(Bulletin de l'Union européenne, n° 11, Novembre 1995)**:

أولا: تدعيم قيم الديمقراطية و الالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان بما يضمن احترام الحريات الأساسية، احترام التنوع و الاختلافات، محاربة كل أنواع التعصب والعنصرية، واحترام الشعوب لثقافاتها و حقوقها المتساوية.

ثانيا: تكثيف التعاون بين الدول الأعضاء في المجال الأمني من خلال وضع آليات مختلفة ومتكاملة لمكافحة ظاهرة الإرهاب و مظاهره المتعددة.

ثالثا: تعزيز الأمن الإقليمي في حوض البحر الأبيض المتوسط من خلال احترام سيادة الدول الأعضاء و الامتناع عن التدخل في شؤونها الداخلية، و حل النزاعات بالطرق السلمية والامتناع عن استخدام القوة لتهديد السلامة الإقليمية للدول الأعضاء.

و لتجسيد تلك المبادئ على أرض الواقع، بادر المؤتمر الوزاري الأوربي المنعقد بتاريخ 16-17 أفريل 1999 بوضع توصيات أولية اعتبرت النواة الأولى لصياغة ميثاق السلم و الأمن في المتوسط كطريقة لمنع تفجر التوترات و الأزمات أو علاجها في مراحلها الأولى، و تكثيف إجراءات تبادل المعلومات فيما يخص القضايا الأمنية.

و بالرغم من حساسية موضوع مكافحة الإرهاب لاعتبارات تخص طبيعة العلاقات الثنائية، إلا أن الطابع البراغماتي غلب في الأخير على الطرفان. في هذا الصدد نشير مثلاً إلى ما كشفه وزير الدفاع الفرنسي "إيرفي موران"، Hervé Morin عن وجود تعاون مع الجزائر في مجال الاستخبارات و مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، بوصفه "مصلحة مشتركة للبلدين". و هو ما أكده أيضا رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الفرنسي "أكسيل بونياتوفسكي"، Axel Poniatowski حين قال "أن الأمر الحقيقي للغاية، هو أن هناك مصلحة مشتركة في التعاون بشكل فاعل في محاربة تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي **(الجزائر-فرنسا: بلعباس يستقبل بونياتوفسكي، 2013)**. وينظر المحللون الإستراتيجيون الفرنسيون إلى الجزائر بوصفها "البلد الأقوى والأغنى و الأكبر في المنطقة." و قد أكد لاحقاً الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" خلال زيارته للجزائر 2017/12/06 بأن الجزائر وفرنسا اتفقتا على ضرورة تعزيز التعاون و التنسيق في المجال الأمني ومكافحة ظاهرة الإرهاب لاسيما في منطقة الساحل الإفريقي.

و أخيراً، تجدر الإشارة إلى تراجع العنصرية ضد المسلمين منذ نهاية عهدة الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي"، Nicolas Sarkozy حسب ما أشار إليه "المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية" في تقريره العام للسداسي الأول من سنة 2012 **(Le Conseil français du culte musulman, 2012)**، و الذي أكد عن تراجع أفعال الكراهية والعنصرية ضد الجالية الإسلامية في فرنسا، بعد الحملة الانتخابية للرئاسيات الفرنسية 2012، التي تميزت بحضور قوي للمواضيع المتعلقة بالإسلام والمسلمين. و أفاد نفس التقرير، أن أعمال الكراهية ضد الإسلام انخفضت في شهر جوان 2012، بفارق سبع نقاط عن نفس الشهر سنة 2011، بعدما كانت 14 نقطة في شهر ماي، وتسع نقاط في أبريل من نفس السنة**(Le Conseil français du culte musulman, 2012)** ، أي في أوج الحملة الانتخابية للرئاسيات الفرنسية، التي تميزت بخطاب يميني متطرف، قاده كل من الرئيس السابق، "نيكولا ساركوزي"، Nicolas Sarkozy و زعيمة "الجبهة الوطنية" "مارين لوبان"، Marine Le .Pen

2.3. التعاون الاقتصادي،"الشراكة الاستثنائية":

كما سبق الإشارة إليه، فإن من شأن التعاون الاقتصادي إلى درجة الاعتماد المتبادل، أن يؤدي إلى تطوير أنماط مشتركة لتحليل و دراسة المشاكل العالقة و العراقيل المتوقع أن تظهر بين الدول المعنية، إذ يمكن التفكير في دراسة أو إنجاز عمل مشترك يهتم بالتاريخ الجزائري الفرنسي، و من ثم المساهمة في تجاوز الخلافات التاريخية، خاصة مع التحول الديمقراطي الذي عرفته الجزائر**(Thénault, 2005)** . في هذا الصدد بادر الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي"، Nicolas Sarkozy إلى بعث ما سماه "بالشراكة الاستثنائية" بين البلدان وتجميد كل الخلافات و الرواسب التاريخية، و ذلك بعد فشل التوقيع على معاهدة الصداقة التي كانت تمثل أهم مشروع خلال فترة حكم "جاك شيراك"، Jacques Chirac باعتبار أن "نيكولا ساركوزي"، Nicolas Sarkozy "يرى بأنه "يمكن صنع الصداقة دون معاهدة صداقة **(ساركوزي، 2007)**. و في محاولة لتعزيز التعاون و الشراكة بين البلدين طرح الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" رؤية جديدة ترتكز على إنشاء "صندوق استثمار جزائري فرنسي" يتكفل بتقديم المساعدة التقنية و المالية و دعم المستثمرين الجزائريين والفرنسيين الراغبين في الاستثمار في إحدى الدولتين.

و تعتبر الزيارة التي قام بها "نيكولا ساركوزي"، Nicolas Sarkozy إلى الجزائر خلال شهر جويلية 2007 من أجل الاتفاق حول "أهداف و طرق شراكة استثنائية" **(باجوليه، 2006)** دليل على ذلك بالنظر إلى السياق الزماني الذي جاءت فيه هذه الزيارة، والمتمثل في بداية عهدته الرئاسية، إذ تعتبر أول زيارة له خارج أروبا تعكس اهتمامه بعلاقات بلاده مع الجزائر.

و قد طرح الرئيس الفرنسي خلال وجوده بالجزائر المضمون الحقيقي لهذه الشراكة الاستثنائية، والمتمثل أساساً في وضع المشاكل و الخلافات التاريخية جانباً، و العمل على توثيق العلاقات وتطويرها في المجال الاقتصادي، السياسي و الأمني.

في سنة 2015 احتلت الجزائر المرتبة الثالثة للدول المصدرة للغاز لفرنسا بعد كل من النرويج 42% و روسيا 11% و ذلك بنسبة قدرها 09% من إجمالي الواردات الفرنسية من الغاز الطبيعي حسب الشكل 2، و قاربت نسبة تصدير البترول إلى فرنسا 8.3% حسب ما تشير إليه أرقام الجدول2 سنة 2017 معبرة عن ارتفاع مستمر و ثابت في صادرات النفط الجزائري إلى فرنسا بداية من سنة 1973 و إلى غاية سنة 2017.

الشكل 2: مصادر الغاز الطبيعي لفرنسا

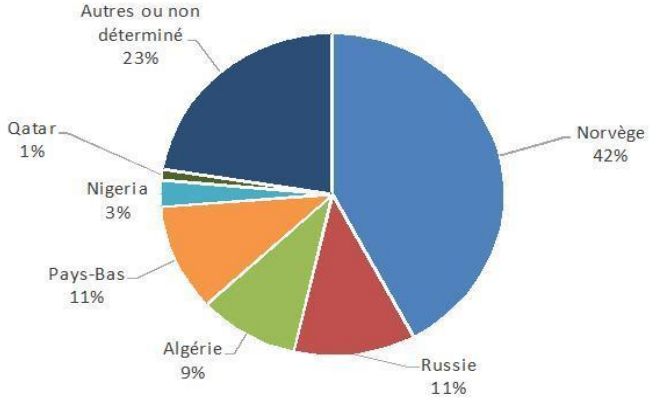

المصدر: SoeS، خدمة الملاحظة و الإحصائيات، فرنسا، التقرير السنوي للطاقة 2016.

الجدول2: الدول المصدرة للبترول لفرنسا

الدول المصدرة للبترول لفرنسا	الوحدة المليون طن			
	1973	1990	2017	% 2017
نيجيريا	12.6	3,1	4,8	%8,3
الجزائر	11.1	3,0	4,8	%8,3
ليبيا	6.5	2,9	3,7	%6,4
كزخستان	-	-	9,1	%15,7
روسيا	-	-	8,9	%15,5
السعودية	30.2	15,2	6,2	%10,7
بحر الشمال	0.2	10,4	7,0	%12,0
المجموع	1.4.9	73,4	57,8	%100,0

المصدر: SoeS، خدمة الملاحظة و الإحصائيات، فرنسا، التقرير السنوي للطاقة 2018.

و تشير الأرقام المبينة في الشكل و الجدول السابقين إلى أنه بإمكان الجزائر أن تحتل مراتب متقدمة بخصوص تزويد فرنسا بالنفط و الغاز، إذ أن الفارق مثلاً بينها و بين السعودية بخصوص تزويد فرنسا بالبترول لسنة 2017 لم يتعد 2% من إجمالي وارداتها، والسبب في ذلك ليس لأسباب أو اعتبارات تقنية أو اقتصادية، و إنما ذلك راجع إلى الأجواء السياسية غير مستقرة بين البلدان، ففرنسا تبحث دائما عن الاستقرار في تزويد اقتصادها بالمواد الأولية، و هو العامل نفسه الذي دفعها إلى تنويع مصادر واردتها من البترول، فالجدول رقم 2 مثلاً يبين أن فرنسا تعتمد على أكثر من عشرة دول في استيرادها للنفط.

و بالنظر إلى هذه المكانة التي تحتلها و تتمتع بها الجزائر في مجال النفط، خاصة مع الطلب المتزايد لفرنسا للغاز الطبيعي خلال السنوات الأخيرة، فقد اتجهت فرنسا في إطار شراكتها الاستثنائية إلى التفكير في ضم الشركة الوطنية الجزائرية "سوناطراك" إلى رأس مال شركة "غاز فرنسا،" و هو تقارب افتقر إلى آليات واضحة لتفعيله مع المحافظة

على مصالح كل طرف، خاصة الجزائر، و ذلك نظراً لطبيعة هذا الشركة و خصوصيتها والتي تعتبر الشركة الأم و أهم مؤسسة وطنية منذ الاستقلال. في هذا الإطار ترى القيادة السياسية الجزائرية في هذه الفكرة إمكانية لتعزيز مكانتها في سوق الغاز بأوروبا و اكتساب مشاريع وأسواق عالمية جديدة، غير أنها خطوة بحاجة لتفكير عميق و رؤية واضحة.

و جدير بالذكر إلى أن إستراتجية قطاع الطاقة في مجال التعاون الدولي تقوم على اعتبارين اثنين أساسيين، و هما:

أولا: أهمية هذا القطاع الاستراتيجي بالنسبة للاقتصاد الوطني و المرحلة الحالية والتي تشهد عدة إصلاحات هيكلية في شتى المجالات، و انطلاق مشاريع و استثمارات ضخمة تعتمد بالدرجة الأولى على عائدات النفط لتمويلها.

ثانيا: التحولات الحاصلة على الصعيد الدولي خلال السنوات الأخيرة بظهور تكتلات إقليمية وأقاليمية متكاملة، مما يمكن لقطاع الطاقة أن يكون محركاً في العلاقات الدولية لتحقيق التعاون و الاستقرار و الاندماج الإقليمي، و فرصة لمزيد من التوسع.

في هذا الصدد، يمكن لقطاع الطاقة المساهمة في قيام علاقات سياسية على الاعتماد المتبادل وترابط و تشابك المصالح بين المنتجين و المستهلكين، و في هذا الإطار استغلت الجزائر وجودها ضمن المنظمات و الهيئات الدولية و الإقليمية لاقتراح محاور تعاون مع الشركاء الدوليين قصد الاستجابة لاهتماماتهم و انشغالاتهم المتعلقة بأمن تزويدهم بالطاقة وضمان مصالحهم المالية والصناعية.

أما على مستوى العلاقات الثنائية فقد قدرت الاستثمارات الفرنسية المباشرة في الجزائر سنة 2018 بحدود 283 مليون أورو أي بارتفاع 54% مقارنة بسنة 2017 **(La Banque de France, 2017)** وهي التي لم تتجاوز 64 مليون أورو سنة 2016، وقد استغلت تلك الاستثمارات في مجال البنوك، التأمينات، الصيدلة، تصنيع السيارات... ويمكن تفسير هذا الارتفاع في الاستثمارات كرد على انتقادات الجزائر حول طبيعة الاستثمار الفرنسي في البلاد، إذ لا يعكس حجم العلاقات بين البلدين، وأنه يبحث عن الربح غير المكلف، على خلاف الصينيين مثلاً، إذ وصلت الاستثمارات الصينية المباشرة في الجزائر سنة 2014 إلى حوالي 666 مليون دولار، و قد قفزت هذه الاستثمارات إلى 3.3 مليار

دولار خلال سنة 2016 حسب تقرير صادر عن الصحيفة البريطانية المتخصصة فاينشل تايمز Financial times أوت 2017.

في هذا الإطار، تعتبر فرنسا أن مشكل تراجع الاستثمارات الفرنسية المباشرة في الجزائر مرتبط أساساً بمناخ الاستثمار فيها، إذ "لا تستطيع إجبار المستثمرين و أصحاب رؤوس الأموال الفرنسيين على توجيه استثماراتهم إلى بلد معين، و على الرغم من ذلك فإن الحكومة الفرنسية تعمل باستمرار على خلق و إيجاد حلول وسط و وضعيات مناسبة لحل هذا المشكل.**(Dumoulin, 2013)** و قد شكل ارتفاع الاستثمارات المباشرة الفرنسية في دول العالم خلال سنتي 2016 و 2017 كما يبينه الجدول التالي، منطلقاً أساسياً في مطالبة الجزائر و احتجاجها على توجه الاستثمار الفرنسي المباشر في كثير من الدول دونها، و لا ترى أي مبرر منطقي لذلك.

الجدول 3: الاستثمارات الفرنسية المباشرة في الخارج

الوحدة: المليار أورو

الدولة	2016	2017	الدولة	2016	2017
ألمانيا	51	82	**إيرلندا**	29	19
أستراليا	2	5	**الكيان الصهيوني**	13	6
بلجيكا	22	21	**إيطاليا**	18	4
البرازيل	−7	−1	**اليابان**	145	160
كندا	74	77	**لوكسمبورغ**	44	41
الصين	196	125	**المكسيك**	2	5
كوريا الجنوبية	30	32	**هولندا**	172	23
الإمارات	13	14	**بريطانيا**	−23	100
اسبانيا	38	41	**روسيا**	27	36
الولايات المتحدة	281	342	**سنغافورة**	28	25
هونغ كونغ	60	83	**السويد**	6	24
الهند	5	11	**سويسرا**	72	−15
أندنوسيا	−12	3	**تايلاند**	12	19

المصدر: البنك الفرنسي، 2018

ففي سنة 2016 قاربت الاستثمارات الفرنسية المباشرة في الخارج حوالي 1500 مليار دولار، وبذلك أصبحت فرنسا رابع مستثمر عالمي بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان و بريطانيا حسب أرقام "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية"، CNUCED لنفس السنة.

و قد بينت أرقام البنك الفرنسي أنه بالرغم من ارتفاع الاستثمارات الفرنسية المباشرة في الخارج، وبالرغم من قربها الجغرافي من الجزائر، إلا أن هذه الأخيرة تبقى بعيدة تماماً عن دائرة اهتمام الاستثمار الفرنسي بالرغم من وجود عوامل كثيرة يمكن أن تساعد على تجسيد عدد كبير من الاستثمارات الفرنسية المباشرة فيها، و لعل أهم هذه العوامل هي العامل الجغرافي والتاريخي.

و ترجع باريس سبب تراجع استثماراتها المباشرة في الجزائر إلى مجموعة من العوائق، أهمها: العائق القانوني و الإداري، عائق العقار الصناعي، بالإضافة إلى الممارسات البيروقراطية التي تجعل من المستثمرين الأجانب عموماً يوجهون استثماراتهم إلى دول أخرى يسمح المناخ العام فيها بإنجاز مشاريع استثمارية كالمغرب مثلاً، دون توجيهها إلى الجزائر.في هذا الإطار يمكن الإشارة إلى نقل مجموعة "رونو"، Renault الفرنسية استثماراتها إلى المغرب وتأخرها في الاستثمار في الجزائر رغم التسهيلات التي مُنحت لها محلياً، خاصة في مجال تسويق السيارات و قطع الغيار، و مع ذلك، فإن الحكومة الجزائرية "لا تزال غير قادرة في التحكم في الملفات الصناعية الكبرى بسبب ضغوط وتأثير لوبيات الاستيراد في الجزائر **(بوكروح، 2012)**. و يعتبر مطلب رفع حجم الاستثمارات الفرنسية المباشرة في الجزائر من أهم المطالب الذي تلح عليه الجزائر دائماً، إذ تسعى في هذا الصدد إلى بناء اقتصاد يرتكز على الاستثمار بدلاً من اقتصاد مبني على عائدات المحروقات.

4.خاتمة:

لقد تبين بوضوح أن المشكل الاستعماري الذي لم يتم حله بعد، لازال يشكل أحد الأسباب الرئيسية في تأزم العلاقات الثنائية، و بالتالي أصبح من الضروري مواجهة هذا المشكل بطريقة ترضي الطرفان، فالجزائر أكدت في كثير من المناسبات أن صفحة الماضي تطوى و لا تمزق، في حين أن فرنسا تعتبر الحديث عن تقديم اعتذار مسألة غير مطروحة لحد الآن.

و قد احتلت قضية "التاريخ الاستعماري الفرنسي في الجزائر" خلال السنوات الأخيرة مكانة هامة في البحوث والأطروحات و الآراء و المقالات في فرنسا مما أدى إلى ظهور خطاب جديد حول الاعتراف، الاعتذار و الحقيقة يؤكد في مجمله بأن هذا المشكل هو العقبة الرئيسية للتعاون بين البلدين رغم المؤهلات التي يمتلكانها.

و بناءاً عليه فإنه يمكن القول بأن الجزائر و فرنسا بإمكانهما تجاوز مشاكلهما التاريخية بكل ترسباتها في حالة ما إذا وصلا اقتصادهما إلى درجة الاعتماد المتبادل، في هذه الحالة فقط يمكن لفرنسا أن تقدم اعتذاراً للجزائر والذي سيكون نتاج لتطور في علاقات اقتصادية قوية متواصلة و دائمة و استثمارات متشابكة بين الضفتين.

5.قائمة المراجع:

- حورية توفيق مجاهد، الاستعمار كظاهرة عالمية، حول الاستعمار و الامبريالية و التبعية (القاهرة: عالم الكتب، 1985).
- شارل سان برو، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العالم العربي (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، 2001).
- عبد الوهاب بوكروح، "فولكسفاغن" تلتحق بـ "رونو" وتقرر إقامة مصنعها بالمغرب بدل الجزائر، الشروق (الجزائر)، 2012/07/22.
- الجزائر–فرنسا: بلعباس يستقبل بونياتوفسكي، الخبر، 2013.
- حديث السفير الفرنسي للصحافة الجزائرية "برنار باجوليه" عشية تسليمه لأوراق اعتماده للرئيس الجزائري، وكالة الأنباء الجزائرية، ديسمبر 2006.
- حديث "نيكولا ساركوزي" مع صحيفتي الوطن و الخبر الجزائريتين، نشر في صحيفة الخبر 10 جويلية 2007.

- Benjamin Stora, Le Transfert d'Une Mémoire (Paris : La Découverte, 1999).
- Gilles Kepel, Les Banlieues de l'Islam :Naissance d'Une Religion en France (Paris :Seuil,1991).
- Jonathan Laurence et Justin Vaïsse, Intégrer l'islam. La France et ses musulmans, enjeux et réussites (Paris: Odile Jacob, 2007).
- Maurice Vaïsse, La Grandeur. Politique Etrangère du General De Gaulle 1958-1969 (Paris: Fayard, 1998).
- Nicole Grimaud, La Politique Extérieure de l'Algérie 1962-1978 (Paris: Karthala, 1984),
- Philippe Robert, L'insécurité en France (Paris: La Découverte, Coll. Repères, 2002).
- Sylvie Thénault, Pour Un Traitement Commun du Passé de la Guerre d'Indépendance (Paris: vingtième siècle .Revue d'Histoire, N° 85 (Jan-Mar 2005).
- Jean-Claude Casanova, De Gaulle: Le Caractère et La Grandeur, Le Monde (France) ,10 Mai 2002.
- Bulletin de l'Union européenne. Novembre 1995, n° 11. Luxembourg: Office des publications officielles des Communautés européennes.
- Regard Croisé France/Allemagne sur l'Islam, Résultats Détaillés, IFOP pour Le Monde, le 13 décembre 2010.
- Le Conseil français du culte musulman. 2012.Consulté le 11 04, 2019 sur http://www.lecfcm.fr.
- La Banque de France. 2017. Consulté le 11 03, 2019, sur www.banque-france.fr
- Le Point. (2001, 11 19). Récupéré sur www.lepoint.fr.

- Nicolas Sarkozy. (2010, 08 25). Consulté le 11 02, 2019, sur http://www.elysee.fr